E-ISSN: 2706-9931
P-ISSN: 1994-473X

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 3, (September) 2026

# The Reality of Family Crimes and the Level of Awareness of Preventive Legislation in the UAE Society

**Wafa Ahmed Alhammadi (Corresponded Author) [1]**
**Professor Ahmad Falah Alomosh (Ph.D.) [2]**
**[1] PHD Student: Applied sociology/University of Sharjah, College of Arts, Humanities and Social Sciences W_dubai_2020@hotmail.com**
**[2] University of Sharjah, College of Arts, Humanities and Social Sciences alomosh@sharjah.ac.ae**

Copyright (c) 2026 **Wafa Ahmed Alhammadi. Professor Ahmad Falah Alomosh (Ph.D.)**

**DOI: https://doi.org/10.31973/x6hk5531**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Publication Dates

**(Received 2024-09-22) (Revised 2024-10-05) (Accepted 2024-10-06) (Published 2026-09-15)**

## Abstract:

This research aims to examine the reality of family crimes and the level of awareness of preventive legislation in the UAE community. It seeks to document and analyze the types of family crimes common in the UAE, understand their causes, and assess the public's awareness of laws related to family crime prevention. Additionally, the study explores the challenges faced in implementing preventive legislation to protect families, as well as the influence of social factors like gender, age, marital status, and family size on the prevalence of family crimes and awareness of legislation. The research also compares the effectiveness of preventive legislation in the UAE with that of other countries to identify best practices. A multi-method approach was employed, utilizing a descriptive analytical method alongside a social survey. A questionnaire was designed, tested for validity and reliability, and then distributed to a non-probability sample of 635 UAE citizens and residents. The sample was drawn from various institutions, including the Family Development Foundation in Abu Dhabi, the Ministry of Interior, the Department of Social Services in Sharjah, the University of Sharjah, and the local community. The findings revealed that physical assault was one of the most common family crimes reported. Authorities were notified in such cases, although challenges included a lack of response from the aggressor. Other reported issues involved severe physical violence, violence against children, emotional coldness toward the wife, and weak relationships between siblings. The results also showed a high level of awareness of legislation related to family crime prevention, with no significant impact of gender on protection laws. Age showed no major effect on most protection laws, except for laws protecting the disabled, where the 36-45 age group demonstrated greater awareness. Education, particularly at the Master's level, appeared to play a crucial role in shaping awareness and understanding of these laws.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

**Keywords:** Family crimes, level of awareness, preventive legislation, UAE society.

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 3, (September 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

# واقع الجرائم الأسرية ومستوى الوعي بالتشريعات الوقائية في مجتمع الإمارات

**الباحثة وفاء أحمد شاهين الحمادي**
**(المؤلف المراسل)**
**طالبة دكتوراه في علم الاجتماع التطبيقي**
**جامعة الشارقة/قسم علم الاجتماع**
**كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**

**الأستاذ الدكتور أحمد فلاح العموش**
**أستاذ علم الجريمة**
**تخصص الجريمة والعدالة الجنائية**
**جامعة الشارقة/قسم علم الاجتماع**
**كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**

**تواريخ المنشور**

| الإستلام | النسخة النهائية | الموافقة | النشر الالكتروني |
|---|---|---|---|
| (٢٠٢٤/٩/٢٢) | (٢٠٢٤/١٠/٥) | (٢٠٢٤/١٠/٦) | (٢٠٢٦/٩/١٥) |

**(مُلَخَّصُ البَحث)**

هدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع الجرائم الأسرية ،ومستوى الوعي بالتشريعات الوقائية في مجتمع الإمارات، وذلك عبر توثيق أنواع الجرائم الأسرية المنتشرة في مجتمع الإمارات وتحليلها وأسبابها، وتقويم مستوى وعي أفراد المجتمع بالتشريعات الخاصة بالوقاية من الجرائم الأسرية، ومن ثم الكشف عن التحديات التي تواجه تطبيق التشريعات الوقائية في حماية الأسرة، ودراسة تأثير العوامل الاجتماعية مثل: النوع الاجتماعي، والعمر، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة على انتشار الجرائم الأسرية ومدى الوعي بالتشريعات، ومقارنة فاعلية التشريعات الوقائية في الإمارات مع مثيلاتها في دول أخرى لتبني أفضل الممارسات، تم اتباع المنهج المتعدد وذلك باستعمال المنهج التحليلي الوصفي عبر المسح الاجتماعي بالعينة.

ولأغراض تطبيق البحث تم تصميم استبانة، والتحقق من دلالات صدقها وثباتها، ومن تم توزيعها على عينة من المقيمين والمواطنين تشكلت من ٦٣٥ شخصا بطريقة عرضية غير إحتمالية من مجتمع الإمارات، في مؤسسة التنمية الأسرية في أبوظبي، وزارة الداخلية، ودائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة، وجامعة الشارقة، والمجتمع المحلي.

وبعد جمع الآراء توصلت إلى عدد من النتائج: إن من أهم الجرائم التي تم التعرض لها الضرب: ومن الإجراءات المتخذة: تم إبلاغ الجهات الأمنية المختصة بالحادثة. أما التحديات فهي: عدم التجاوب من الطرف المعتدي، وهناك أنواع أخرى متعلقة ب(التعنيف الجسدي المبرح، والعنف على الأطفال، والاعتداء والجفاء على الزوجة، بالجفاء وضعف العلاقة الودية مع الأخ) تبين من اجابات أفراد العينة أن هناك اجراءات فعلية يتم اتخاذها في ضوء الجرائم التي يتم الإبلاغ عنها من الأفراد في مجتمع الإمارات، وهذا يؤكد صرامة التشريعات في التصدي للمشكلات، وأظهرت النتائج مستوى عالٍ من الوعي بالتشريعات المتعلقة بالوقاية من الجرائم الأسرية، وهذا يشير إلى أن المجتمع الإماراتي ملتزم ومدرك للتشريعات التي تهدف إلى حماية الأسرة والحد من الجرائم الأسرية، وهو مؤشر إيجابي على مستوى الوعي والتفاعل مع القوانين الوطنية، ولا يوجد تأثير كبير للجنس على أي من قوانين الحماية، وبالنسبة للعمر لم يظهر تأثيرًا كبيرًا في معظم قوانين الحماية باستثناء قوانين حماية المعاقين فقد كانت الفروق لصالح الفئة العمرية (٣٦-٤٥ سنة)، أما التعليم (ماجستير) فيؤدي دورًا مهمًا في تشكيل الوعي والفهم حول هذه القوانين، ومن ثم يعكس هذا دور التشريعات والقوانين المرتبطة بها في حماية الأفراد من الجرائم التي قد تقع عليهم.

**الكلمات المفتاحية:** الجرائم الأسرية، مستوى الوعي، التشريعات الوقائية، مجتمع الإمارات.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

**مقدمة:**

يمثل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الوثيقة الوطنية التي توضح القواعد الأساسية للتنظيم السياسي في الدولة، والاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات الأعضاء فيه، ويؤكد الدستور على الحريات والحقوق والواجبات العامة للمواطنين، ويهدف إلى النهوض بالبلاد وشعبها إلى المنزلة التي تؤهلهما لتأخذ المكان اللائق بين الدول. وتتكون المنظومة التشريعية لحكومة دولة الإمارات من الدستور، والقوانين الاتحادية، والمراسيم بإصدار القوانين الاتحادية والمراسيم الاتحادية ،وقرارات رئيس الدولة، وقرارات رئيس مجلس الوزراء، وقرارات مجلس الوزراء ،والقرارات والتعاميم الصادرة من الوزارات والجهات الاتحادية (موقع حكومة الإمارات، ٢٠٢٣).

ظاهرة العنف الأسري تُعد مشكلة عالمية ارتبطت بوجود الإنسان داخل الأسرة عبر مختلف المجتمعات البشرية على مر العصور، وتشير الأدلة إلى تزايد معدلاتها وتنوع أنماطها في الآونة الأخيرة. يرى البعض أن الجرائم الأسرية تتمتع بطابع خفي وتختبئ وراء عدد من الحواجز منها: ما هو نفسي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي كالمحافظة على كيان الأسرة وصون وحدتها، كل هذه الاعتبارات تساهم بشكل كبير في عدم وضوح الحجم الحقيقي للجرائم الأسرية في الإحصاءات الرسمية، إذ يبقى عدد من هذه الجرائم مخفيًا داخل الأسر التي حدثت فيها (عبيدو، ٢٠١٢).

ومن هنا نسلط الضوء على دولة الإمارات العربية المتحدة التي حظيت بإشادات عالمية مستحقة، تقديراً لجهودها المتواصلة في مكافحة جميع أشكال وصور الجرائم، التي تحرص على تطوير منظومة الأمن والأمان، وفقاً للقواعد التي أسس لها المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وسارت على نهجه القيادة الرشيدة، في ضرورة حماية حياة الإنسان، ووضع كرامته وأمنه فوق كل اعتبار. (مركز الاتحاد للأخبار، ٢٠٢٠)

وفي نوفمبر ٢٠١٩، اعتمدت حكومة الإمارات سياسة حماية الأسرة التي تهدف إلى تعزيز منظومة اجتماعية تحقق الحماية لأفراد الأسرة ،وتحفظ كيانها وحقوقها بما يعزز دور الأسرة ومشاركتها الفاعلة في التنمية

المجتمعية. وتعرّف السياسة الحماية من العنف الأسري بأنه حماية أفراد الأسرة من أي إساءة أو إيذاء أو تهديد يرتكبه أحد أفراد الأسرة، أو من في حكمهم ضد فرد آخر منها متجاوزا ما له من ولاية أو وصاية أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أذى مادي أو نفسي. وتخدم السياسة المرأة والطفل والمسن والرجل وأصحاب الهمم لحمايتهم جميعاً من العنف والإيذاء بشتى أشكاله. ومن المحاور التي تتضمنها السياسة هي تطوير التشريعات والقوانين. (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات، ٢٠٢٣).

**مفاهيم البحث:**

**التشريعات الاجتماعية:** هي مجموعة من القواعد الملزمة، تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار للنظام الاجتماعي في الوطن، فضلا عن تحقيق الرفاهية ،والازدهار ، والعدالة الاجتماعية، والمساواة ،وتكافؤ الفرص بين الأفراد، فهي قواعد توازن بين المصالح الذاتية والعامة، صالح الفرد والمواطن والوطن وهذه القواعد تقرر الحقوق والواجبات والضوابط والقيود والالتزامات في حدود وتقنيات مرسومة لها صفة الإجبار على الافراد ،والإلزام على المؤسسات (شفيق، ٢٠٠٨).

**وتعرف التشريعات الإجتماعية إجرائيا:** بأنها القوانين والأنظمة التي تهدف إلى العلاقات الاجتماعية والحياة اليومية للأفراد وتنظيمها وتحسينها في المجتمع.

**الجريمة:** تعرف الجريمة عند كل من مارتن ولويس بأنها أشكال السلوك الإجرامي كافة الذي يضر المجتمع والأفعال التي تتحرف بشدة عن معايير هذا المجتمع .وتعرف أيضا بأنها كل فعل أو امتناع يتضمن مخالفة الفرد الواجب عليه هذا تعريف علماء الاجتماع. أما المفهوم القانوني فيشير إلى أن الجريمة هي كل فعل يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاءً جنائيا وهي "كل" فعل أو امتناع يصدر عن إرادة آثمة، ويترتب عليه تهديد بالخطر أو إلحاق الضرر بتلك المصالح الجوهرية التي يحميها المشرع، وتحقيقا لأهداف الدولة في حفظ المجتمع وبقائه ،والعمل على تقدمه (غربية، ٢٠١٤)

**الجريمة إجرائياً:** هي كل فعل يخالف القانون ويعاقب عليه.

**الأسرة:** تعددت آراء العلماء الاصطلاحية ووجهات نظر الباحثين والعلماء في مجال العلوم الاجتماعية في النظر إلى الأسرة فيما يرى البعض أنها رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة مع أطفالهما أو من

دون أطفال أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها في الوقت نفسه يرى آخرون أنّها علاقة مستمرة ودائمة بين الزوج والزوجة بغض النظر عن وجود أطفال لهما ، قد تتضمن الأسرة أفرادا آخرين غير الزوجين والأولاد يمتون إليهم بصلة القرابة (همت، ٢٠٢٢)

**مشكلة البحث وأسئلته:**

تعد الجرائم الأسرية ظاهرة اجتماعية خفية تتزايد وتتفاقم بمرور الوقت، مما يستدعي دراسة معمقة لفهم مدى انتشار هذه الجرائم ،ومدى وعي المجتمع الإماراتي بالتشريعات الوقائية المتاحة، ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما أهم الجرائم التي تعرضت لها الأسرة في مجتمع الإمارات، وما التحديات التي واجهتها؟
٢. ما مستوى وعي الأفراد في مجتمع الإمارات بالتشريعات الخاصة بالوقاية من الجرائم الأسرية؟
٣. هل توجد فروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول أي مدى تحد قوانين (حماية الطفل، وحماية المرأة، وحماية كبار السن، والميراث والأحوال الشخصية، وحماية المعاقين) من الجرائم الأسرية باختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي)؟

**أهداف البحث:**

١. رصد الجرائم الأسرية وتحليلها: توثيق أنواع الجرائم الأسرية المنتشرة في مجتمع الإمارات وتحليلها وأسبابها.
٢. قياس مستوى الوعي القانوني: تقويم مستوى وعي أفراد المجتمع بالتشريعات الخاصة بالوقاية من الجرائم الأسرية.
٣. تحديد العوائق والتحديات: تحديد التحديات التي تواجه تطبيق التشريعات الوقائية في حماية الأسرة.
٤. دراسة تأثير المتغيرات الاجتماعية: دراسة تأثير العوامل الاجتماعية مثل: النوع الاجتماعي، والعمر، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة على انتشار الجرائم الأسرية ومدى الوعي بالتشريعات.
٥. تقديم توصيات لتحسين الوعي والتطبيق: تقديم توصيات لزيادة وعي المجتمع بالتشريعات الوقائية، وتحسين تطبيقها على أرض الواقع.
٦. مقارنة التشريعات الوقائية: مقارنة فاعلية التشريعات الوقائية في الإمارات مع مثيلاتها في دول أخرى لتبني أفضل الممارسات.

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لفهم أعمق لواقع الجرائم الأسرية في مجتمع الإمارات ومستوى الوعي المجتمعي بالتشريعات الوقائية. في ظل التغيرات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية التي تؤثر على الأسرة، يهدف هذا البحث إلى:

رصد الجرائم الأسرية وتحليلها: تحديد أنماط الجرائم الأسرية وتقويم حجمها ومدى انتشارها.

قياس مستوى الوعي: دراسة مدى وعي الأفراد بالتشريعات الخاصة بالوقاية من الجرائم الأسرية، وأثر هذا الوعي على السلوكيات.

تحديد التحديات: استكشاف الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق التشريعات الوقائية في المجتمع.

تعزيز الجهود الحكومية: دعم المبادرات الحكومية والبرامج الوطنية الرامية إلى مكافحة الجرائم الأسرية وحماية الأفراد.

توجيه الحملات التوعوية: توفير بيانات تدعم تصميم حملات توعوية فاعلة وتنفيذها تستهدف الفئات الأكثر عرضة للجرائم الأسرية.

**الإطار النظري**

**نظرية النشاط الروتيني (Routine Activity Theory)**

هي نظرية في مجال علم الاجتماع وعلم الجريمة تُستعمل لفهم الجريمة وتفسيرها والسلوك الإجرامي، تعتمد فكرة أن الجريمة ليست نتيجة صفات فردية خاصة بالجناة فقط، بل تعتمد أيضًا الفرص المتاحة والتكامل الزمني والمكاني للأنشطة الجنائية. تركز النظرية على العناصر التي تؤثر في عدد من العناصر بشكل كبير بسياق الحياة اليومية والأنشطة الروتينية للأفراد على النحو الآتي :(Eck، ١٩٩٥):

**الجناة المؤهلون:** يشير إلى وجود أفراد أو مجموعات مؤهلة لارتكاب الجريمة. هؤلاء الجناة قد يكونون متورطين في أنشطة جنائية؛ بسبب دوافع مثل: الحاجة المالية أو الإثارة.

**الهدف المستهدف:** يشير إلى وجود هدف يمكن استهدافه جنائيًا، مثل: الأماكن التي يمكن الوصول إليها بسهولة، وتوفير فرص للجناة.

**غياب الرقابة الوقائية:** يشير إلى توافر الجريمة عندما تكون هناك فرص للجناة من دون وجود رقابة أو إشراف فاعل يمكن أن يقلل من احتمال ارتكاب الجريمة.

نظرية النشاط الروتيني تقدم إطارًا شاملًا لفهم كيف تؤثر الأنشطة اليومية للأفراد على فرص الجريمة. بتركيزها على الجناة المؤهلين، والأهداف المستهدفة، وغياب الرقابة الوقائية، توافر النظرية أدوات تحليلية قوية يمكن استعمالها لتفسير عدد من الأسئلة المتعلقة بالبحث، وتقديم حلول عملية لمكافحة الجريمة.

**الدراسات السابقة:**

بعد مسح الأدبيات والدراسات السابقة تبين أن موضوع البحث يعاني من ندرة في الدراسات ذات العلاقة المباشرة به، ولكن تم العثور على بعض الدراسات التي من الممكن أن تفيد حول موضوع البحث.

**الدراسات العربية:**

أجرى حسين (٢٠٢٣) دراسة سلط فيها الضوء على مشكلة وقوع الجرائم الأسرية والآليات التي اتبعت في العراق القديم لمكافحة هذه الجرائم الأسرية قانونيا، أي عبر النصوص الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أكدت جميعها على ضرورة حفظ الأسرة من التناحر والتفكك عبر مكافحة كل ما يتعلق بها من جرائم تقع بين أفرادها.

وفي دراسة همت (٢٠٢٢) دور السياسة الاجتماعية في دعم الاستقرار الأسري في إمارة الشارقة، هدفت إلى التعرف على دور السياسة الاجتماعية لتحقيق الاستقرار الأسري في إمارة الشارقة وذلك بتسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات والبرامج التي ترجمت تلك السياسة إلى خدمات وأنشطة لحماية الأسرة ودعم استقرارها، وتوصلت الدراسة إلى صدور عدد من التشريعات الموزعة بين القوانين ،والمراسيم ،والقرارات، والأوامر الإدارية ،التي صدرت عن الجهات الحكومية سواء على المستوى الاتحادي وعلى مستوى حكومة الشارقة جاءت التوجيهات السامية لحاكم الشارقة وقرينته الشيخة جواهر القاسمي رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالإمارة مستهدفة الأسرة، إذ تبين نتائج الدراسة وجود أولوية ورعاية بقضايا الأسرة، وتلبية كل احتياجاتها المادية والمعنوية، وتوفير الظروف المعيشية الكريمة عن طريق قانون الضمان الاجتماعي والمساعدات المالية والمادية للأسر الضعيفة.

جاء في دراسة الحياني (٢٠٢٢) التصدي لجرائم العنف الأسري ضد المرأة التي هدفت إلى التعريف بالعنف الأسري الذي يمارس ضد المرأة، وبيان الآثار التي يمكن أن تترتب عليه، وتوضيح أشكاله، والكيفية التي تصدى بها المشرع العراقي لهذا النوع من العنف الذي يعد الأكثر خطورة؛ كونه ينال من الأسرة ،ويهدد كيانها واستقرارها، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المجتمع.

هدفت دراسة النقبي (٢٠٢١) حماية الأطفال من العنف والاستغلال بدولة

الإمارات إلى الكشف عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى العنف ضد الأطفال، والكشف عن الآثار الناجمة عن ممارسة العنف والاستغلال داخل الأسرة ضد الأطفال، ووصف أشكال العنف، ومستوى الحماية للأطفال، وتحديد الآليات الوطنية لتنسيق السياسات المتعلقة بحقوق الطفل. أجرى الحوسني والعاني (٢٠٢٠) دراسة عن الجرائم الماسة بالطفولة في مجال العمل – دراسة على وفق قانون حقوق الطفل الإماراتي (قانون وديمة) – هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الحماية الجنائية للطفل في مجال العمل في ضوء قانون حقوق الطفل الإماراتي (قانون وديمة)، وتوصلت الدراسة إلى حرص التشريعات على وضع ضوابط وقيود لعمل الأطفال، وحمايتهم من الأخطار والأضرار.

وفي دراسة شنة (٢٠١٨) جرائم العنف الأسري وآليات مكافحتها هدفت إلى بيان الآليات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لمكافحة جرائم العنف الأسري، ومدى نجاحها في الحد من هذه الجرائم بما يتناسب مع طبيعة هذه الجرائم وخصوصية العلاقة بين أطرافها عبر التركيز على الوقاية والتدخل المناسب، والحذر بعد وقوع الجريمة من أجل المحافظة على تماسك الأسرة واستقرارها. أجرى العبدولي (٢٠١٧) دراسة عن السياسات الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في الوقاية من جرائم الأحداث ،هدفت إلى التعرُّف على دور السياسات الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الوقاية من جرائم الأحداث، والكشف عن أساليب وسبل تطوير السياسات الجنائية الخاصة بالحد والوقاية من جرائم الأحداث في المجتمع الإماراتي، وتحديد أهم المعوقات التي تواجه هذه السياسات، وهدفت أيضاً الكشف عن مدى الاختلاف في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية.

وفي دراسة الأحمد (٢٠١٧) الحماية الجزائية للروابط الأسرية ،هدفت إلى إيضاح دور المشرع الأردني في حفظ الترابط بين أفراد الأسرة، و سمو مصلحة الأسرة على اعتبارات العدالة، فسياسية المشرع الجزائي في التجريم التحري والعقاب متفاوتة، فنجد أحيانا أنه يغلظ العقاب لاهتمام المشرع بعلاقة الجاني بالضحية، وفي أحيان أخرى نجده يخفف العقوبة أو يعفي المجرم من العقاب نظرا لصفته داخل أسرته ، كجريمة السرقة بين الأزواج. أجرى الفيلالي (٢٠١٥) دراسة عن واقع السياسة الاجتماعية للطفولة في الجزائر: التشريعات، والإنجازات، والمشكلات والتحديات هدفت إلى تشخيص السياسة الاجتماعية للطفولة في الجزائر قصد تحديد المشكلات والتحديات

التي تواجه تنفيذ خطط وبرامج حماية الطفولة والنهوض بها ،ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة التي يمكن تبنيها من طرف أصحاب القرار لتجاوز نقاط الضعف المسجلة في هذا المجال، بينت نتائج الدراسة عند الاطلاع على النصوص القانونية ذات الصلة أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا في مجال التشريع الخاص بحماية الطفولة

**الدراسات الأجنبية:**

أجرى كوسمه وآخرون (Kusumah٢٠٢٣، ) دراسة عن دور وكالات المساعدة والاستشارات القانونية لمنع العنف الأسري وكان الدافع لهذا البحث هو عدم فاعلية الجهود التي تبذلها الحكومة والمؤسسات الاجتماعية وجهات إنفاذ القانون في تقليل عدد حالات العنف الأسري التي تحدث في المجتمع، ولاسيما لدور مؤسسات المساعدة القانونية التي تقدم المساعدة القانونية في مساعدة العنف الأسري. الوقاية والمساعدة القانونية في قضايا العنف المنزلي من مقدمي المساعدة القانونية لا تزال غير منسقة بشكل جيد؛ لذلك، تم إجراء البحث بأهداف ملموسة حول كيفية تحديد نمط استراتيجية دور معهد المساعدة والاستشارات القانونية (LBKH) كلية الحقوق، جامعة محمدية سوكابومي، في معالجة جرائم العنف الأسري في سوكابومي. طريقة البحث المستعملة هي الوصفية التحليلية.

أجرى بلكودل (Prikhodko٢٠٢٢، دراسة عن التنظيم القانوني لمكافحة العنف المنزلي في روسيا وألمانيا، يدرس المؤلف مشروع القانون الاتحادي الروسي "بشأن منع الجرائم المحلية" رقم ١١٨٣٣٩٠-٦ وقانون ألمانيا "بشأن الحماية المدنية من أعمال العنف والاضطهاد" فضلا عن التشريعات الفيدرالية وتشريعات الأراضي في هذا الشأن، تهدف الدراسة المقارنة إلى التعرف على أسباب عدم جدوى المشروع في روسيا الاتحادية بشكل خاص، والبحث عن الفرص التشريعية لحل مشاكل الجريمة الداخلية في روسيا بشكل عام. المنهجية. اعتمدت الدراسة المنهج القانوني المقارن .

وفي دراسة هبور (Hbur٢٠٢١، الدعم التنظيمي والقانوني لمكافحة ومنع العنف الأسري ضد المرأة تهدف الدراسة إلى تحليل الدعم التنظيمي والقانوني لمكافحة ومنع العنف المنزلي ضد المرأة، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن السلطات والمؤسسات (الملزمة بتنفيذ تدابير في مجال الوقاية من العنف الأسري ومكافحته) تلقت في عام ٢٠٢٠، ٢١١,٣٦٢ طعناً بشأن العنف الأسري؛ ٢,٧٥٦ من الأطفال، ١٨٠,٩٢١ من النساء، ٢٧,٦٧٦ من الرجال.

في دراسة ساركار (Sarkar٢٠٢٤،) الجريمة ضد المرأة في ولايات المنطقة الجنوبية من الهند: الواقع مقابل سياسات الحكومة ناقشت الجريمة ضد المرأة في ولايات المنطقة الجنوبية من الهند. وقد وجدت أن عدد الجرائم المسجلة في ولايتي أندرا براديش وتيلانجانا أكبر نسبيًا من الولايات الأخرى في المنطقة، تم الإبلاغ عن أعلى معدلات القتل مع حالات الاغتصاب/الاغتصاب الجماعي في كارناتاكا، وأندرا براديش.

**ما يميز البحث الحالي:**

يتميز البحث الحالي في دراسة واقع الجرائم الأسرية ومستوى الوعي بالتشريعات الوقائية في مجتمع الإمارات، وذلك عبر دراسة شاملة للتحليل الاجتماعي للتشريعات المتعلقة بحماية الأسرة. وقد تناولت آراء الأفراد حول دور التشريعات في حماية الأسرة. ومدى ثقتهم بفاعلية التشريعات في الحد من الجرائم الأسرية وتحقيق الاستقرار الأسري، وتقديم توصيات لتعديل التشريعات الحالية أو اقتراح تشريعات جديدة لتعزيز حماية الأسرة وضمان تطبيق أفضل. بهذا، تساهم الدراسة في تقديم صورة شاملة ودقيقة عن دور التشريعات الاجتماعية في حماية الأسرة في الإمارات، وتقديم حلول قابلة للتطبيق لتحسين الوضع الحالي وضمان مستقبل أكثر أماناً واستقراراً للأسرة.

**منهج البحث**

اعتمد البحث الحالي المنهج المتعدد وذلك باستعمال المنهج التحليلي الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي بالعينة ،وتحليل واقع الجرائم الأسرية ومستوى الوعي بالتشريعات الوقائية في مجتمع الإمارات.

**عينة البحث**

تم توزيع الاستبانة على عينة من المقيمين والمواطنين تشكلت من ٦٣٥ شخصا بطريقة عرضية غير احتمالية من مجتمع الإمارات، وذلك بتوزيع الاستبيان في مؤسسة التنمية الأسرية في أبوظبي، وزارة الداخلية، دائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة، جامعة الشارقة، والمجتمع المحلي.

**أداة الدراسة**

تم تصميم استبانة يقوم أفراد المجتمع بتعبئتها، وتكونت من ٩ مجالات وهي: البيانات الديموغرافية وعباراتها (١-٨)، ومحور أنواع الجريمة وعباراته (٩ - ١٨)، ومحور قوانين حماية الطفل وعباراته (١٩ - ٢٨)، ومحور قوانين حماية المرأة وعباراته (٢٩ - ٣٥)،ومحور قوانين حماية كبار السن وعباراته (٣٦ - ٤٣)، ومحور قوانين الميراث والأحوال الشخصية وعباراته (٤٤ - ٥٠)، ومحور قوانين

حماية المعاقين وعباراته (٥١ – ٦٠)، ومحور السبل التشريعية وعباراته (٦١ – ٦٩)، كما تضمن المقياس سؤالين مفتوحين يقيس الأول: الإجراءات والتحديات التي واجهها الفرد في حال تعرضه لأحد الجرائم، ويقيس الثاني: مدى وعي الأفراد بالتشريعات.

**صدق الأداة**

تم التأكد من صدق المقياس وذلك عبر عرضه على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة ،وتم الأخذ بملاحظاتهم، وتعديلاتهم ،وإخراجه بصورته النهائية ،إذ تكونت الصورة النهائية للمقياس من (٦١) فقرة موزعة على سبعة أبعاد وهي: (أنواع الجرائم وتشتمل ١٠ فقرات)، و(قوانين حماية الطفل من الجرائم الأسرية وتشتمل ١٠ فقرات)، و(قوانين حماية المرأة من الجرائم الأسرية وتشتمل ٧ فقرات)، و(قوانين حماية كبار السن من الجرائم الأسرية وتشتمل ٨ فقرات)، و(قوانين الميراث والأحوال الشخصية وتشتمل ٧ فقرات)، و(قوانين حماية المعاقين من الجرائم الأسرية وتشتمل ١٠ فقرات) و(السبل التشريعية وتشتمل ٩ فقرات)، كما تضمن المقياس سؤالين مفتوحين يقيس الأول: الإجراءات والتحديات التي واجهها الفرد في حال تعرضه لأحد الجرائم، ويقيس الثاني: مدى وعي الأفراد بالتشريعات. كما هو موضح في (ملحق).

**ثبات الأداة**

يظهر من الجدول قيم كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) والتي تشير إلى مدى موثوقية الاتساق الداخلي لكل مقياس. بشكل عام، تُعد القيم التي تزيد عن ٠.٧ جيدة، وتُعد القيم التي تزيد عن ٠.٩ ممتازة. وهنا تحليل لبعض القيم المذكورة:

تشير قيمة كرونباخ ألفا للمجال الأول والذي ينص على: "إلى أي مدى تحد قوانين حماية الطفل من الجرائم الأسرية من خلال التشريعات" (٠.٩٠) هذه القيمة عالية جدًا، مما يشير إلى أن الأسئلة المتعلقة بهذا المقياس مترابطة بشكل جيد ،وتقدم تقويما موثوقًا لموضوع حماية الطفل.

تشير قيمة كرونباخ ألفا للمجال الثاني والذي ينص على :"إلى أي مدى تحد قوانين حماية المرأة من الجرائم الأسرية من خلال التشريعات" (٠.٨٦): هذه القيمة جيدة جدًا، مما يعني أن هناك توافقًا عاليًا بين الأسئلة التي تقوم هذه الفئة.

تشير قيمة كرونباخ ألفا إلى المجال الثالث والذي ينص على: "إلى أي مدى تحد قوانين حماية كبار السن من الجرائم الأسرية من خلال التشريعات" (٠.٩١): هذه القيمة ممتازة، مما يدل على اتساق قوي بين الأسئلة المتعلقة بحماية كبار السن.

تشير قيمة كرونباخ ألفا الى المجال الرابع والذي ينص على: "إلى أي مدى تحد قوانين الميراث والأحوال الشخصية من الجرائم الأسرية من خلال التشريعات" (٠.٨٠) هذه القيمة جيدة وتشير إلى اتساق معقول بين الأسئلة في هذا المقياس.

تشير قيمة كرونباخ ألفا الى المجال الخامس والذي ينص على: "إلى أي مدى تحد قوانين حماية المعاقين من الجرائم الأسرية من خلال التشريعات" (٠.٩٥) هذه القيمة ممتازة جدًا، مما يشير إلى اتساق عالي للغاية بين الأسئلة المتعلقة بحماية المعاقين.

تشير قيمة كرونباخ ألفا الى المجال السادس والذي ينص على: "إلى أي مدى تساعد السبل التشريعية التالية في الوقاية من الجرائم الأسرية" (٠.٩٥) هذه القيمة أيضًا ممتازة جدًا، مما يعني أن الأسئلة المتعلقة بهذه السبل التشريعية مترابطة بشكل ممتاز.

بشكل عام، جميع القيم المعروضة تظهر مستوى عال من الموثوقية في الاتساق الداخلي، مما يعني أن المقياس المستعمل دقيق وموثوق لتقويم دور التشريعات الاجتماعية في الوقاية من الجرائم الواقعة على الأسرة في مجتمع الإمارات. هذه القيم تعزز مصداقية الأبحاث ،وتعطي نتائج يمكن اعتمادها في الدراسات المتعلقة بحماية أفراد الأسرة من الجرائم الأسرية.

**أساليب التحليل الإحصائي المستعملة:**

تم ترميز البيانات وتفريغها في برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS)، بهدف تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة فتم استعمال الإحصاء الوصفي لعرض خصائص العينة ووصف إجابتهم عن طريق استعمال مايأتي:

١. معامل كرونباخ ألفا
٢. التكرارات والنسب المئوية
٣. المتوسطات والانحرافات المعيارية.
٤. One sample-t-test

**النتائج:**

**النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول :ما اهم الجرائم التي تعرضت لها الأسرة في مجتمع الإمارات، وما التحديات التي واجهتها؟**

يتضح من الجدول أن من أهم الجرائم التي تم التعرض لها الضرب: ومن الإجراءات المتخذة: تم إبلاغ الجهات الأمنية المختصة بالحادثة. أما التحديات: فكانت عدم التجاوب من الطرف المعتدي. ومن الجرائم التي تم التعرض لها كذلك التعنيف الجسدي المبرح: ومن الإجراءات المتخذة: تم الحل بشكل ودي بين أطراف

الأسرة. ومن التحديات التي واجهتهم: الحالة النفسية التي نتجت عن التعرض لهذه الجريمة. ومن الجرائم التي تم التعرض لها العنف على الأطفال: ومن الإجراءات المتخذة: الانتقال إلى العيش في مكان آمن. وكان اهم التحديات: لا تزال لبعض الجرائم الآثار على المجتمع، مما يؤثر على عدم افصاحها وتشهيرها. أما الطرد من المنزل والعيش في السيارة: فقد كانت من الإجراءات المتخذة: تم التواصل مع الجهات المختصة وإبلاغها بالحالة. أما التحديات التي واجهتهم: فهي الصعوبات في التعامل مع المشكلة ،والتأقلم مع الوضع الجديد، مع القلق من عدم فضح البيانات الشخصية، وكذلك الاعتداء والجفاء على الزوجة: فمن الإجراءات المتخذة: تم الإبلاغ عبر الموقع الرسمي والتحويل للدعم الاجتماعي، مع محاولة تسوية الوضع بين الأطراف. إلا أن من التحديات التي واجهتهم: الصعوبات في الحفاظ على حقوق الشاكي، والتعامل مع الإجراءات التعجيزية التي قد تؤدي إلى إلغاء البلاغ من دون مراعاة مصلحة المشتكي. وهناك جرائم متعلقة بالجفاء ،وضعف العلاقة الودية مع الأخ: ومن الإجراءات المتخذة: تم الاتصال بوزارة تنمية المجتمع. ومن التحديات التي واجهتهم: القلق من افشاء البيانات الشخصية، وعدم حل المشكلة بشكل فاعل، مع الانحياز للمرأة من دون سماع الطرف الآخر.

**النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما مستوى وعي الأفراد في مجتمع الإمارات بالتشريعات الخاصة بالوقاية من الجرائم الأسرية؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع إجابات أفراد العينة، وتم الحكم على مستوى الوعي من (٣)، وفيما يأتي عرض لذلك:

يشير الجدول إلى متوسط وعي الأفراد في مجتمع الإمارات بالتشريعات الخاصة بالوقاية من الجرائم الأسرية. هذا يعني أن الأفراد في العينة المدروسة يظهرون مستوى عاليا من الوعي بالتشريعات المتعلقة بالوقاية من الجرائم الأسرية،فقد بلغ المتوسط الحسابي ٢.٩٣ من أصل٣، وهو مستوى مرتفع يدل على أن الأفراد يفهمون ويدركون تلك التشريعات بشكل جيد.

وبلغت قيمة ت (٤.٦٣٧٣٠) بدلالة (٠.٠٠١)، وهي قيمة مرتفعة وتدل على وعي الأفراد بالتشريعات الخاصة. وتدل أن هناك فروقاً إحصائية معنوية في متوسط وعي الأفراد تجاه التشريعات الخاصة بالوقاية من الجرائم الأسرية، مما يعزز قوة الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة أو البحث وصحتها.

بشكل عام، يوضح الجدول أن المجتمع الإماراتي ملتزم ومدرك للتشريعات التي تهدف إلى حماية الأسرة ،والحد من الجرائم الأسرية، وهو مؤشر إيجابي على مستوى الوعي والتفاعل مع القوانين الوطنية.

**النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: هل توجد فروق في آراء أفراد عينة الدراسة حول أي مدى تحد قوانين (حماية الطفل، حماية المرأة، حماية كبار السن، الميراث والأحوال الشخصية، حماية المعاقين) من الجرائم الأسرية باختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي)؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق اختبار تحليل التباين المتعدد (MANOVA)، والجداول (٤-٤) تبين ذلك:

يظهر من الجدول وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق اختبار (MANOVA) للتعرف على مصادر الفروق.

**يظهر من الجدول:**

- الجنس: لا يوجد تأثير كبير للجنس على أي من قوانين الحماية. جميع قيم F غير دالة إحصائيًا (α=٠.٠٥)، والدلالة العملية صغيرة جدًا ( Partial Eta Squared تتراوح بين ٠.٠٠٠ و٠.٠٠٥)، مما يشير إلى أن اختلافات الجنس لا تؤثر على آراء الأفراد حول قوانين الحماية.
- العمر: العمر لم يظهر تأثيرًا كبيرًا على معظم قوانين الحماية باستثناء قوانين حماية المعاقين (sig = 0.046، Partial Eta Squared = ٠.٠١٦). هذا يشير إلى أن العمر يمكن أن يكون له تأثير طفيف على كيفية تقويم الأفراد لقوانين حماية المعاقين، ربما بسبب الاختلافات في الوعي أو التجارب الحياتية المتعلقة بالإعاقة عبر الأعمار المختلفة. وللتعرف على مصادر الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات البعدية جدول (٥) يبين ذلك.
- المستوى التعليمي: المستوى التعليمي كان له تأثير كبير على جميع قوانين الحماية، مع α أقل من ٠.٠٥ و Partial Eta Squared تتراوح بين ٠.٠٢٥ و٠.٠٤٨. هذا يشير إلى أن التعليم يؤدي دورًا مهمًا في تشكيل الوعي والفهم حول هذه القوانين، ربما بسبب زيادة المعرفة القانونية أو الوعي الاجتماعي. وللتعرف على مصادر الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه للمقارنات البعدية جدول (٦-١١) يبين ذلك ويتضح من الجدول نفسه أن الفروق المتوسطة بين الفئات العمرية المختلفة بناءً على اختبار شيفيه

(Scheffe) للمقارنات البعدية تتراوح بين -٠.١٣٣٦ و٠.٠٧١١، مما يشير إلى فروق طفيفة جداً وغير دالة إحصائياً في معظم الحالات إلا أن الفروق لصالح الفئة ٣٦-٤٥ سنة هو الأكبر. وحين النظر للجدول يتبين أن جميع الفروق بين الفئات العمرية المختلفة ليست دالة إحصائياً، مما يعني أن الفروق المتوسطة الملاحظة ليست كبيرة بما يكفي لتكون ذات دلالة إحصائية. هذا يشير إلى أن القوانين المتعلقة بحماية المعاقين تُطبق بشكل متساوٍ نسبياً بين الفئات العمرية المختلفة.

يمكن الاستنتاج أن هناك توازنا في تطبيق قوانين حماية المعاقين عبر مختلف الفئات العمرية، إذ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية واضحة بين الفئات المختلفة. هذا التوازن قد يعكس فاعلية التشريعات في توفير حماية متساوية لجميع الفئات العمرية في المجتمع.

يظهر من الجدول أن الفروق المتوسطة بين المستويات التعليمية مثل الفرق بين "الابتدائي" و"الثانوي" (-٠.٦١٩٦) أو الفرق بين "ماجستير" و"إعدادي" (١.٤٥٧١) تشير إلى وجود اتجاهات معينة، لكن عدم دلالتها إحصائيًا (α= ٠.٠٥) يجعل من الصعب اعتماد هذه الفروق في التحليل العلمي. وعدم وجود فروق دالة بين المستويات التعليمية المختلفة يشير إلى أن تقويم الأفراد لقوانين حماية الطفل متشابه إلى حد كبير عبر المستويات التعليمية.

ومن النتائج يظهر أن هناك تجانساً في الآراء حول قوانين حماية الطفل بين مختلف المستويات التعليمية. هذا يمكن أن يكون مؤشراً إيجابياً على قبول واسع النطاق لهذه القوانين بغض النظر عن المستوى التعليمي. والفروق المتوسطة غير الدالة إحصائيًا تشير إلى أن الجهود المبذولة لتحسين وعي الأفراد حول قوانين حماية الطفل قد تكون فاعلة بالتساوي عبر مختلف المستويات التعليمية. عن طريق هذه النتائج، يمكن استنتاج أن الآراء حول قوانين حماية الطفل متشابهة بين مختلف المستويات التعليمية، مما يشير إلى قبول واسع لهذه القوانين. هذا التجانس يمكن أن يسهل تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بحماية الطفل من دون الحاجة إلى تعديلات كبيرة لاستهداف مستويات تعليمية معينة.

يظهر من النتائج وجود فروق بين المستوى التعليمي ماجستير وبكالوريوس: الفروق المتوسطة تساوي ١.٦٣٩٠ (sig = ٠.٠١٣)، مما يشير إلى اختلاف كبير في الآراء حول قوانين حماية المرأة بين الحاصلين على درجة الماجستير والبكالوريوس. وبين ماجستير ودراسات عليا: الفروق المتوسطة تساوي ١.٥٥٠٨

(sig = ٠.٠٢٦)، مما يشير إلى اختلاف كبير بين الحاصلين على درجة الماجستير والدراسات العليا.

الفروق الكبيرة بين الحاصلين على درجة الماجستير وبين الحاصلين على البكالوريوس والدراسات العليا تشير إلى أن الأفراد الحاصلين على الماجستير يميلون إلى تقويم قوانين حماية المرأة بشكل مختلف مقارنةً ببقية المستويات التعليمية. وعدم وجود فروق دالة بين الفئات الأخرى يشير إلى أن معظم الأفراد بغض النظر عن مستوى تعليمهم (ابتدائي، وثانوي، وبكالوريوس، ودراسات عليا، وإعدادي) لديهم آراء مشابهة حول قوانين حماية المرأة.

يظهر من الجدول أن الفروق بين ابتدائي وماجستير هي: الفروق المتوسطة تساوي ٢.٤٢٨٦ (sig = ٠.٠١١). وبين ثانوي وماجستير: الفروق المتوسطة تساوي ١.٨٦٩١ (sig = ٠.٠٠١). وبين بكالوريوس وماجستير: الفروق المتوسطة تساوي ٢.٠١٢١ (sig = ٠.٠٠٠). وبين دراسات عليا وماجستير: الفروق المتوسطة تساوي ١.٩٧٣٩ (sig = ٠.٠٠٠).

ومن ثم فان الفروق الدالة إحصائيًا تظهر أن الحاصلين على درجة الماجستير لديهم تقويمات مختلفة لقوانين حماية كبار السن مقارنة بالفئات الأخرى. أما باقي الفئات فلا تظهر فروقًا ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى تقارب التقويمات بين هذه الفئات.

يظهر من الجدول أن هناك فروقا بين ثانوي وماجستير: الفروق المتوسطة تساوي ١.٦٦٦٧ (sig = ٠.٠٠٨). وبين بكالوريوس وماجستير: الفروق المتوسطة تساوي ١.٧٣٦٦ (sig = ٠.٠٠٤). وبين دراسات عليا وماجستير: الفروق المتوسطة تساوي ١.٦٥٦٧ (sig = ٠.٠٠٨). وبين إعدادي وماجستير: الفروق المتوسطة تساوي ١.٧٣٨١ (sig = ٠.٠٣١).

ومن ثم فإن الفروق الدالة إحصائيًا تظهر أن الحاصلين على درجة الماجستير لديهم تقويمات مختلفة لقوانين الميراث والأحوال الشخصية مقارنة بالفئات الأخرى. أما باقي الفئات فلا تظهر فروقًا ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى تقارب التقويمات بين هذه الفئات.

يظهر من الجدول أن هناك فروقا بين ثانوي وماجستير: الفروق المتوسطة تساوي ١.٥١٨١ (p = ٠.٠٤٨). وبين بكالوريوس وماجستير: الفروق المتوسطة تساوي ١.٦٦٩٩ (p = ٠.٠١٨). وبين دراسات عليا وماجستير: الفروق المتوسطة تساوي ١.٧١٣٢ (p = ٠.٠١٥).

ومن ثم فإن الفروق الدالة إحصائيًا تظهر أن الحاصلين على درجة الماجستير لديهم تقويمات مختلفة لقوانين حماية المعاقين مقارنة بالفئات الأخرى. أما باقي الفئات فلا تظهر فروقًا ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى تقارب التقويمات بين هذه الفئات.

**الخلاصة**

تقدم هذه الدراسة تحليلًا معمقًا للجرائم الأسرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع تسليط الضوء على طبيعة هذه الجرائم وطرائق مواجهتها، فضلا عن التحديات التي يواجهها المتضررون. يعكس هذا التحليل قضية اجتماعية ملحة ضمن هيكل الأسرة، والذي يمثل جزءًا أساسيًا في المجتمع الإماراتي. عبر التركيز على جرائم مثل :الاعتداء الجسدي، والعقاب البدني المبرح، وإساءة معاملة الأطفال، والطرد من المنزل، والاعتداء على الزوجة، تقدم الدراسة صورة شاملة لأنماط العنف الأسري الأكثر انتشارًا. كما تستعرض الدراسة التدابير المعتمدة للتعامل مع هذه الحالات، بدءًا من الإبلاغ الرسمي إلى الحلول الودية بين أفراد الأسرة. فضلاً عن ذلك، حددت الدراسة تحديات رئيسة تشمل: عدم تجاوب الجناة، والصدمات النفسية للضحايا، والخوف من الفضيحة العلنية الذي قد يمنع الأفراد من طلب المساعدة.

كشفت هذه الدراسة عن نمط اجتماعي أوسع من التحديات التي تواجه أسرعدة. في معظم الحالات، تم اللجوء إلى الهيئات الرسمية مثل: الشرطة أو أنظمة الدعم الاجتماعي؛ لحل قضايا العنف، مما يعكس الاعتماد المتزايد للدعم المؤسسي في هذا السياق. ومع ذلك، تفضل بعض الأسر حل النزاعات داخليًا حفاظًا على الخصوصية ،والشرف العائلي. إلا أن الدراسة تشير إلى أن هذه الطريقة قد لا تحل القضايا بشكل كامل، إذ تظل الأضرار النفسية ،وخطر تكرار الحوادث موجودة. تسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة الملحة لزيادة الوعي ،وتعزيز آليات الدعم لحماية الفئات الضعيفة في المجتمع، مثل: النساء، والأطفال، والأفراد في أسر غير مستقرة.

أحد أهم جوانب الدراسة هو: ارتفاع مستوى الوعي بين الإماراتيين بالقوانين المتعلقة بحماية الأسرة. فقد أظهر الوعي العام معدلًا بلغ ٢.٩٣ من ٣، ما يدل على فهم المجتمع لأهمية هذه القوانين. وتؤكد النتائج الإحصائية أن هذا الوعي يعكس اهتمامًا فعليًا بالقوانين المتعلقة بالعنف الأسري، وهو ما يظهر في القيمة الإحصائية t التي بلغت ٤.٦٣٧٣٠ مع مستوى دلالة ٠.٠٠٠١. يشير هذا إلى أن المجتمع مستعد للتفاعل مع الأنظمة القانونية لحماية الأسرة ،والحد من جرائم العنف الأسري.

تناولت الدراسة أيضًا تأثير العوامل الديموغرافية مثل :الجنس ،والعمر، والمستوى التعليمي في تشكيل آراء الأفراد حول قوانين حماية الأسرة. لم يكن للجنس تأثير كبير على تلك الآراء، ما يعكس أن الحاجة إلى حماية الأسرة تهم كلا الجنسين بشكل متساوٍ. على الجانب الآخر، كان للعمر تأثير بسيط، إذ أظهرت الفئة العمرية بين ٣٦ و٤٥ عامًا وعيًا أكبر، ولاسيما فيما يتعلق بحماية الأفراد ذوي الإعاقة، وإن لم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية كبيرة.

من ناحية أخرى، كان للمستوى التعليمي تأثير أكبر في تشكيل الآراء، فقد أظهرت الدراسة أن الأفراد ذوي التعليم العالي، ولاسيما حملة الماجستير، لديهم فهم أعمق لقوانين حماية الأسرة. وجدت الدراسة فروقًا واضحة في تقويم هذه الفئة للقوانين المتعلقة بحماية المرأة وكبار السن، مما يعكس دور التعليم في تعزيز الفهم ،والنقاش المستنير حول القضايا القانونية. كما أظهرت الدراسة توافقًا واسعًا بين جميع الفئات الاجتماعية فيما يتعلق بحماية الطفل، ما يعكس القبول العام لهذه القوانين في المجتمع.

من ناحية الآثار القانونية والسياسات، تشير الدراسة إلى ضرورة تعزيز تطبيق القوانين ،وزيادة الدعم للضحايا الذين يترددون في الإبلاغ عن الجرائم بسبب الخوف من الفضيحة. فضلاً عن ذلك، تسلط الضوء على الحاجة إلى تقديم خدمات نفسية لدعم الضحايا الذين يعانون من آثار العنف الأسري.

في الختام، تؤكد الدراسة على الحاجة لمواصلة تعزيز قوانين حماية الأسرة وتطوير الموارد اللازمة لدعم المتضررين من الجرائم الأسرية. على الرغم من التقدم الملحوظ، لا تزال هناك تحديات تتطلب الإصلاحات القانونية، والحملات التوعوية، وتعزيز خدمات الصحة النفسية؛ لضمان حماية أفراد المجتمع كافة.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**المراجع العربية:**

الأحمد (٢٠١٧) الحماية الجزائية للروابط الأسرية ، دراسة مقارنة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون في الجامعة الأردنية،.(4)44

حسين، عامر ناجي، (٢٠٢٣). آليات مكافحة الجرائم الأسرية في العراق القديم في ظل التشريعات القانونية القديمة، مجلة الأستاذ للعلوم والإنسانية والاجتماعية، ٦٢ (٤).

الفقير زوبير، بن رمضان سامية. (٢٠١٨). أثر غياب الاستقرار الأسري على صحة الطفل مقاربة من منظور سوسيو–نفسي. Afak for Sciences، ٣(٣).

السيد مصعب الحوسني، ومحمد العاني. (٢٠٢٢). الجرائم الماسة بالطفولة في مجال العمل–دراسة وفق قانون حقوق الطفل الإماراتي (قانون وديمة)–. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، ١٩(٣)، ٤٦٩–٤٩٣.

شفيق، محمد (٢٠٠٨). التشريعات والتأمينات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

شنة، & محمد. (٢٠١٨). جرائم العنف الأسري و آليات مكافحتها في التشريع الجزائري ( Doctoral dissertation, UB١).

صابرين الحياني. (٢٠٢٢). التصدي لجرائم العنف الأسري ضد المرأة (دراسة في قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان–العراق). Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)، ٣(١١)، ١٧٢–١٨٤.

صالح فيلالي (٢٠١٥). واقع السياسة الاجتماعية للطفولة في الجزائر، التشريعات، الانجازات، المشكلات والتحديات.

عبد العال، طارق (٢٠٢٣) التشريع الاجتماعي وما يجب أن يكون، موقع مصر موقع الكتروني اخباري وبحثي https://uaelegislation.gov.ae/ar/constitution موقع حكومة الإمارات، دستور دولة الإمارات

العبدولي، علي عبد الله (٢٠١٧) السياسات الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في الوقاية من جرائم الأحداث: من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة أبو ظبي، رسالة دكتوراه، جامعة مؤته.

عبيدو، حسان (٢٠١٢)، آليات المواجهة الشرطية لجرائم العنف الأسري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢م، ١(١) ٢٦ – ٢٧.

غربية ، سمراء، (٢٠١٤). الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في إطار التعاون الدولي، جامعة أدرار.

مؤشرات التنمية المستدامة في أبوظبي، مركز الإحصاء، ٢٠١٥: متوفر على الموقع الالكتروني https://www.scad.ae/تاريخ الاسترجاع ٢٠٢٤/١/١٦.

هلال النقبي، & مانع. (٢٠٢١). حماية الأطفال من العنف والاستغلال بدولة الإمارات. حوليات آداب عين شمس، ٤٩(٧)، ٣٩٦-٤١١.

همت، مكية جمعة، (٢٠٢٢). دور السياسة الاجتماعية في دعم الاستقرار الأسري في إمارة الشارقة دراسة تحليلية للفترة (٢٠٢٢ – ٢٠٠٠)، جامعة الشارقة، الإمارات.

**المراجع الأجنبية:**

Bandura, A., & Walters, R. H. (1977). Social learning theory (Vol. 1). Prentice Hall: Englewood cliffs.

Dollard, J., & Miller, N. E. (2013). Social learning and imitation. Routledge.

Eck, J. E. (1995). Examining routine activity theory: A review of two books. Justice Quarterly, 12(4), 783-797.

Ferreira, F. H., & Peragine, V. (2013). Equality of opportunity: Theory and evidence.

Hbur, L. (2021). Regulatory and legal support for combating and preventing domestic violence against women. National University of Life and Environmental Sciences of Ukraine, Ukraine.

Kusumah, H. (2023). The Role of Legal Aid and Consultation Agencies Faculty of Law University of Muhammadiyah Sukabumi to Prevent Domestic Violence. Universitas Lampung, Indonesia.

Prikhodko, T. (2022). Legal Regulation of Counteraction To Domestic Violence In Russia And Germany: Comparative Analysis. Baikal State University, Russia.

Sarkar, S. (2024). Crime against Women in States of Southern Region of India: Reality vs. Government Policies. Gambella University, Ethiopia.

**المواقع الالكترونية:**

مركز الاتحاد للاخبار، الإمارات نموذج عالمي في مكافحة الجريمة، 2020

البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات، 2023
https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/policies/social-affairs/family-protection-policy

https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/maintaining-safety-and-security

**جدول (١) الجرائم التي تعرضت لها الأسرة في مجتمع الإمارات، وماالإجراءات المتبعة والتحديات التي واجهتها**

| الجرائم التي تم التعرض لها | الإجراءات التي تم اتباعها | التحديات التي واجهت الأشخاص |
|---|---|---|
| الضرب | إبلاغ الجهات الأمنية المختصة بالحادثة | عدم التجاوب |
| التعنيف الجسدي المبرح | الحل بمفردي (حل ودي بين أطراف الأسرة) | الحالة النفسية نتيجة التعرض لهذه الجريمة |
| العنف على الأطفال | الانتقال إلى العيش في مكان آمن | وتحديات المجتمع لازال لها أثر على بعض الجرائم الأسرية بعدم افصاحها وتشهيرها |
| أبوي طردني من البيت و نمت في السيارة لمدة أسبوع تقريباً | ابلاغ الاصلاح الاسري | "كلمة و تفاهم وياه أبوك هو" الكلام كسر قلبي وخلاني اعرف انه حتى الدولة واقفة ويا الظالم. أتواصل مع الجهات المختصة |
| الاجحاف بحق الزوجة | الإبلاغ عن طريق الموقع الرسمي | يتم تحويله للدعم الاجتماعي ،وتتم تسوية الموضوع بين الطرفين من دون اخذ حق المشتكي الا إذا أصر الشاكي على تحويلها الى النيابة ..ومن ثم مع هذه الإجراءات التعجيزية يتم الغاء البلاغ من الشاكي ،والاكتفاء بالتأقلم مع الوضع والتعايش معه |
| الجفاء وضعف العلاقة الودية مع اخي | اتصلت على وزارة تنمية المجتمع | القلق من افشاء البيانات الشخصية ولاسيما لما تكون الحادثة بين افراد الاسرة الواحدة |
| | إخبار الوالدين | عدم حل المشكلة |
| | | الانحياز للمرأة من دون سماع الطرف الآخر |
| | | نظرة المجتمع غير المدركة للمشكلة |
| | | تأخر الجهة المختصة وعدم الاهتمام |
| | | عدم تجاوب حماية الطفل بالصورة المطلوبة و المتوقعة و التأخر ٥ في العمل حتى فوات الأوان |
| | | الصعوبة في تقديم الشكوى داخل العائلة الواحدة و خصوصية العائلة و سمعتها في الضرر الاجتماعي |
| | | الرد يكون غير سريع فقد يكون قد مضى من الموضوع أسابيع |

| | | |
|---|---|---|
| | | ولم تساعدني أي جهة لمخاطبة الأبناء ؛لأنهم كبار غير مصرح لأحد بالتدخل في حياتهم |
| | | لم يتم اتخاذ أي إجراء ؛لانه ٥ ينظر للضحية أنه من المفترض ان لا يفشي اسرار الاسرة لأحد ولو كانت جهة حكومية مختصة حفاظا على كرامته |

**جدول (٢) اختبار (One Sample t test) للتعرف على مستوى وعي الأفراد في مجتمع الإمارات بالتشريعات الخاصة بالوقاية من الجرائم الأسرية**

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت | درجة الحرية | الدلالة الاحصائية |
|---|---|---|---|---|
| 2.93 | 0.18 | 406.730 | 634 | 0.001 |

**جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع متغيرات الدراسة**

| المتغير | الفئة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 231 | 2.94 | 0.13 |
| | أنثى | 404 | 2.93 | 0.20 |
| العمر | أقل من ٢٥ سنة | 21 | 2.95 | 0.07 |
| | 26-35سنة | 99 | 2.93 | 0.23 |
| | 36-45سنة | 253 | 2.93 | 0.15 |
| | 46-55سنة | 202 | 2.93 | 0.21 |
| | ٥٦ سنة فأكثر | 60 | 2.95 | 0.11 |
| المستوى التعليمي | ابتدائي | 1 | 2.92 | |
| | ثانوي | 143 | 2.90 | 0.26 |
| | بكالوريوس | 354 | 2.95 | 0.10 |
| | دراسات عليا | 125 | 2.96 | 0.09 |
| | ماجستير | 3 | 1.73 | 0.89 |
| | دكتوراة | 1 | 3.00 | |
| | اعدادي | 7 | 2.85 | 0.27 |
| | يقرأ ويكتب | 1 | 3.00 | |

جدول (٤) اختبار تحليل التباين المتعدد (MANOVA) لمعرفة مصادر الفروق باختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي)

| المتغير | القانون | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الاحتمالية Sig)) | الدلالة العملية( Partial Eta Squared) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | قوانين حماية الطفل | .247 | 1 | .247 | .432 | 0.511 | .001 |
| | قوانين حماية المرأة | 1.712 | 1 | 1.712 | 3.131 | 0.077 | .005 |
| | قوانين حماية كبار السن | .055 | 1 | .055 | .117 | 0.732 | .000 |
| | قوانين الميراث والأحوال الشخصية | .277 | 1 | .277 | .539 | 0.463 | .001 |
| | قوانين حماية المعاقين | .005 | 1 | .005 | .009 | 0.925 | .000 |
| العمر | قوانين حماية الطفل | 1.320 | 4 | .330 | .579 | 0.678 | .004 |
| | قوانين حماية المرأة | 1.251 | 4 | .313 | .572 | 0.683 | .004 |
| | قوانين حماية كبار السن | .535 | 4 | .134 | .286 | 0.887 | .002 |
| | قوانين الميراث والأحوال الشخصية | 1.443 | 4 | .361 | .702 | 0.590 | .005 |
| | قوانين حماية المعاقين | 5.821 | 4 | 1.455 | 2.433 | **0.046** | .016 |
| المستوى التعليمي | قوانين حماية الطفل | 17.145 | 7 | 2.449 | 4.297 | **0.000** | .048 |
| | قوانين حماية المرأة | 10.496 | 7 | 1.499 | 2.741 | **0.008** | .031 |
| | قوانين حماية كبار السن | 12.808 | 7 | 1.830 | 3.922 | **0.000** | .044 |
| | قوانين الميراث والأحوال الشخصية | 9.223 | 7 | 1.318 | 2.566 | **0.013** | .029 |
| | قوانين حماية المعاقين | 9.348 | 7 | 1.335 | 2.233 | **0.030** | .025 |
| الخطأ | قوانين حماية الطفل | 343.174 | 602 | .570 | | | |
| | قوانين حماية المرأة | 329.276 | 602 | .547 | | | |
| | قوانين حماية كبار السن | 280.839 | 602 | .467 | | | |

| المتغير | القانون | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الاحتمالية Sig)) | الدلالة العملية( Partial Eta Squared) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قوانين الميراث والأحوال الشخصية | 309.110 | 602 | .513 | | | |
| | قوانين حماية المعاقين | 360.099 | 602 | .598 | | | |
| المجموع المصحح | قوانين حماية الطفل | 382.007 | 634 | | | | |
| | قوانين حماية المرأة | 356.695 | 634 | | | | |
| | قوانين حماية كبار السن | 312.872 | 634 | | | | |
| | قوانين الميراث والأحوال الشخصية | 332.370 | 634 | | | | |
| | قوانين حماية المعاقين | 391.808 | 634 | | | | |

**جدول (٦): اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لمصادر الفروق في قوانين حماية المعاقين باختلاف متغير العمر**

| الفئة العمرية | أقل من ٢٥ سنة | 26-35سنة | 36-45سنة | 46-55سنة | ٥٦ سنة فأكثر |
|---|---|---|---|---|---|
| أقل من ٢٥ سنة | 0 | -0.0752 | 0.0711 | -0.1336 | -0.1156 |
| 26-35سنة | 0.0752 | 0 | 0.1463 | -0.0583 | -0.0404 |
| 36-45سنة | -0.0711 | -0.1463 | 0 | -0.2046 | -0.1867 |
| 46-55سنة | 0.1336 | 0.0583 | 0.2046 | 0 | 0.0179 |
| ٥٦ سنة فأكثر | 0.1156 | 0.0404 | 0.1867 | -0.0179 | 0 |

**جدول (٧): اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لمصادر الفروق في قوانين حماية المعاقين باختلاف متغير المستوى التعليمي**

| المستوى التعليمي | ابتدائي | ثانوي | بكالوريوس | دراسات عليا | ماجستير | إعدادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ابتدائي | 0 | -0.6196 | -0.6718 | -0.827 | -1.6 | -0.1429 |
| ثانوي | 0.6196 | 0 | -0.0522 | -0.2074 | -0.9804 | 0.4767 |
| بكالوريوس | 0.6718 | 0.0522 | 0 | -0.1552 | -0.9282 | 0.5289 |
| دراسات عليا | 0.827 | 0.2074 | 0.1552 | 0 | -0.773 | 0.6841 |
| ماجستير | 1.6 | 0.9804 | 0.9282 | 0.773 | 0 | 1.4571 |
| إعدادي | 0.1429 | -0.4767 | -0.5289 | -0.6841 | -1.4571 | 0 |

جدول (٨): اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لمصادر الفروق في قوانين حماية المرأة باختلاف متغير المستوى التعليمي

| المستوى التعليمي | ابتدائي | ثانوي | بكالوريوس | دراسات عليا | ماجستير | إعدادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ابتدائي | 0 | -0.0951 | -0.3056 | -0.2175 | 1.3333 | -0.0571 |
| ثانوي | 0.0951 | 0 | -0.2105 | -0.1224 | 1.4284 | 0.038 |
| بكالوريوس | 0.3056 | 0.2105 | 0 | 0.0882 | 1.639 | 0.2485 |
| دراسات عليا | 0.2175 | 0.1224 | -0.0882 | 0 | 1.5508 | 0.1603 |
| ماجستير | -1.3333 | -1.4284 | -1.639 | -1.5508 | 0 | -1.3905 |
| إعدادي | 0.0571 | -0.038 | -0.2485 | -0.1603 | 1.3905 | 0 |

جدول (٩): اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لمصادر الفروق في قوانين حماية كبار السن باختلاف متغير المستوى التعليمي

| المستوى التعليمي | ابتدائي | ثانوي | بكالوريوس | دراسات عليا | ماجستير | إعدادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ابتدائي | 0 | 0.5594 | 0.4165 | 0.4546 | 2.4286 | 1.0204 |
| ثانوي | -0.5594 | 0 | -0.143 | -0.1048 | 1.8691 | 0.461 |
| بكالوريوس | -0.4165 | 0.143 | 0 | 0.0382 | 2.0121 | 0.6039 |
| دراسات عليا | -0.4546 | 0.1048 | -0.0382 | 0 | 1.9739 | 0.5658 |
| ماجستير | -2.4286 | -1.8691 | -2.0121 | -1.9739 | 0 | -1.4082 |
| إعدادي | -1.0204 | -0.461 | -0.6039 | -0.5658 | 1.4082 | 0 |

جدول (١٠): اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لمصادر الفروق في قوانين الميراث والأحوال الشخصية باختلاف متغير المستوى التعليمي

| المستوى التعليمي | ابتدائي | ثانوي | بكالوريوس | دراسات عليا | ماجستير | إعدادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ابتدائي | 0 | 0.5 | 0.4301 | 0.5099 | 2.1667 | 0.4286 |
| ثانوي | -0.5 | 0 | -0.0699 | 0.0099 | 1.6667 | -0.0714 |
| بكالوريوس | -0.4301 | 0.0699 | 0 | 0.0798 | 1.7366 | 0.0015 |
| دراسات عليا | -0.5099 | -0.0099 | -0.0798 | 0 | 1.6567 | 0.0813 |
| ماجستير | -2.1667 | -1.6667 | -1.7366 | -1.6567 | 0 | -1.7381 |
| إعدادي | -0.4286 | 0.0714 | 0.0015 | 0.0813 | 1.7381 | 0 |

جدول (١١): اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لمصادر الفروق في قوانين حماية المعاقين باختلاف متغير المستوى التعليمي

| المستوى التعليمي | ابتدائي | ثانوي | بكالوريوس | دراسات عليا | ماجستير | إعدادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ابتدائي | 0 | 0.8152 | 0.6634 | 0.6202 | 2.3333 | 0.9388 |
| ثانوي | -0.8152 | 0 | -0.1517 | -0.195 | 1.5181 | 0.1236 |
| بكالوريوس | -0.6634 | 0.1517 | 0 | 0.0433 | 1.6699 | 0.2753 |
| دراسات عليا | -0.6202 | 0.195 | -0.0433 | 0 | 1.7132 | 0.3186 |
| ماجستير | -2.3333 | -1.5181 | -1.6699 | -1.7132 | 0 | -1.3946 |
| إعدادي | -0.9388 | -0.1236 | -0.2753 | -0.3186 | 1.3946 | 0 |